

غير بيدرسون

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا

إحاطة لمجلس الأمن

20 ديسمبر/ كانون الأول 2019

السيدة الرئيسة (السفيرة كيللي كرافت - الولايات المتحدة)

1- منذ عام مضى، اعتقد الكثيرون أن الصراع في سوريا أشرف على نهايته. إلا أن الإثني عشر شهراً الأخيرة شهدت استمراراً للعنف، تخللته فترات تصعيد، تستمر حتى اليوم في عدة مناطق في سوريا مثل الشمال الغربي وكذلك في الجنوب. بالإضافة إلى ذلك، فلم يتم القضاء على المجموعات المحظورة بشكل كامل ولا زالت تشكل تهديداً أمنياً كبيراً. وتذكرنا كل هذه الأمور بشكل مستمر بأن الحاجة لعملية سياسية شاملة وفقاً للولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2254 هي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

2- دعوني أبدأ اليوم بإحاطتكم بالتطورات الخاصة بأحد أوجه هذا المسار - وهو اللجنة الدستورية.

3- في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني، اجتمعت الهيئة المصغرة للجنة الدستورية بقيادة وملكة سورية للدورة الثانية من أعمال اللجنة. وكنت قد طلبت من الرئيسين المشاركين قبل حضورهما إلى جنيف تقديم مقترحات لجدول أعمال للدورة الثانية متنسق مع المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية.

4- في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني، قدم الرئيس المشارك المسمى من قبل الهيئة السورية للمفاوضات مقترحاً لخطة عمل يتضمن عشرة عناوين دستورية ومقترحاً لجدول أعمال يركز على مقدمة الدستور وعلى المبادئ الدستورية الأساسية. وفي 25 نوفمبر/ تشرين الثاني، قدم الرئيس المشارك المسمى من قبل الحكومة السورية مقترحاً لجدول أعمال يناقش "الركائز الوطنية"، أو الركائز الوطنية التي تهم الشعب السوري.

5- في ذات الوقت، أصر الرئيس المشارك المسمى من قبل الحكومة السورية على أن القضايا الدستورية لا يمكن مناقشتها إلا بعد مناقشة هذه "الركائز الوطنية". ومن جانبه، ذكر الرئيس المشارك المسمى

من قبل الهيئة السورية للمفاوضات أنه يمكن مناقشة "الركائز الوطنية" في سياق المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للاتحة الداخلية المتفق عليها أو ضمن جدول أعمال يتضمن المبادئ الدستورية الأساسية.

6- في الفترة من 25 إلى 29 نوفمبر/تشرين الثاني، حاولت، وفقاً للولاية الممنوحة لي، واحتراماً لطبيعة المسار كونه بملكية وقيادة سورية، تسهيل الوصول إلى توافق بين الرئيسين المشاركين وتقريب وجهات النظر بينهما. وأجرينا محادثات جادة في هذا الشأن. وتم طرح عدد من الصيغ التي كان يمكن أن تتيح للطرفين طرح ومناقشة القضايا المهمة لكليهما - ولكن ضمن ولاية اللجنة الدستورية. غير أنه تبين، بنهاية الأسبوع، أنه من غير الممكن الوصول إلى توافق، وأنه لن يتسنى عقد اجتماع الهيئة المصغرة.

7- خلال فترة التوقف هذه، أركز على تسهيل الاتفاق على جدول أعمال للدورة القادمة للهيئة المصغرة. وأتمنى أن تتاح لي الفرصة قريباً للتشاور مع الحكومة السورية مباشرة في دمشق لهذا الغرض، وأيضاً مع الهيئة السورية للمفاوضات. ويتواصل فريقنا أيضاً مع الثلث الأوسط من المجتمع المدني وأنا على استعداد دائم لمساعدتهم وفقاً للإطار الذي طرحته في احاطتي الأخيرة للمجلس.

8- وقد تشاورت أيضاً مع الأطراف الدولية حول ما تقدم، وحول الأبعاد الأخرى للعملية السياسية. فقد التقيت خلال هذا الشهر مع وزير خارجية روسيا وتركيا، بالإضافة إلى وزراء خارجية إيطاليا، والأردن، والجزائر، ومسؤولين رفيعي المستوى من الولايات المتحدة، وفرنسا، وإيران، وألمانيا، وقد أبدوا جميعاً دعمهم لجهود الوساطة التي أقوم بها.

9- أمل أن يتم التوصل بشكل سريع إلى اتفاق حول جدول أعمال متسق مع المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للاتحة الداخلية للجنة الدستورية. لكنني في ظل الوضع الراهن وعدم التوافق على جدول أعمال، لا أرى سبباً للدعوة إلى دورة جديدة للهيئة المصغرة.

السيدة الرئيسة،

- 10- عندما قدمت احاطتي الأخيرة للمجلس، كنا قد اختتمنا للتو دورة افتتاحية ناجحة للجنة الدستورية. إلا أن الدورة الثانية كانت مختلفة في المضمون والجو العام الذي ساد أثناء المحادثات. على الرغم من ذلك، فإن عدم الاتفاق على جدول الأعمال أمر طبيعي في أي مسار سياسي.
- 11- ولكنني مقتنع أن هناك عدداً من الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة الدورة الثانية:

12- أولاً، أن اللجنة الدستورية كانت وستظل هشة. وتحقيق أي تقدم يتوقف على سماح الطرفين - اللذين شكّلت اللجنة بناءً على اتفاقهما - لأعضاء اللجنة بالعمل بشكل مهني على القضايا الدستورية، لكن دون أن يناهز هذان الطرفان بنفسيهما عن عمل الأعضاء الذين قاما بتسميتهما. فاللجنة الدستورية بحاجة إلى أن تتم مساندها ودعمها بشكل حقيقي لتتجح. وتقع هذه المسؤولية على عاتق الأطراف السورية. وعلى أصحاب المصلحة من الفاعلين الدوليين أيضاً أن يقوموا بدور مساند في تقديم هذا الدعم. وأنا على يقين أنه يمكنني التعويل على دعم هذا المجلس بهذا الخصوص.

13- ثانياً، يجب أن يكون أي مقترح لجدول الأعمال متسقاً مع المعايير المرجعية والعناصر الأساسية لللائحة الداخلية التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة والمعارضة. ويعني ذلك أن كافة القضايا مطروحة للنقاش في إطار اللجنة - دون شروط مسبقة - ومن دون أن يكون النظر في إحدى القضايا مشروطاً بحل قضية أخرى. ويعني ذلك أيضاً أن القضايا يجب تأطيرها بشكل يجعلها تتدرج في إطار القضايا الدستورية. فقد تم التوافق على أن تكون ولاية اللجنة الدستورية هي اعداد وصياغة اصلاح دستوري كمساهمة في التسوية السياسية. وحتى يتسنى للجنة الدستورية أن تقوم بهذه المهمة، يجب أن يكون العمل ضمن الولاية الدستورية للجنة.

14- ثالثاً، لقد أكدت نتائج الدورة الثانية للجنة على الحاجة إلى مسار سياسي أوسع وأشمل. لقد أقرت الحكومة والمعارضة بهذه الحقيقة حينما وافقتا، في المعايير المرجعية والعناصر الأساسية لللائحة الداخلية، على الحاجة إلى " أن يدفع المسار السياسي الأشمل نحو بناء الثقة وتطبيق قرار مجلس الأمن 2254 (2015)". وبالفعل، فإنني مقتنع بأن اللجنة الدستورية لا يمكنها حل الأزمة، ولكن يمكنها أن تعزز الثقة بين الأطراف بما يفتح الباب أمام المسار الأشمل، وبالمثل، فإن المسار السياسي الأشمل يمكن أن يساهم إيجابياً في العمل على القضايا الدستورية.

السيدة الرئيسة،

15- إنني أعتقد أن مساراً سياسياً حقيقياً وأوسع هو الذي يمكن أن يسفر عن إجراءات فعلية مثل التقدم في عملية الافراج عن المعتقلين والمخطوفين وكشف مصير المفقودين. إن غياب أي تحرك حقيقي في هذه القضية يشكل مصدر احباط كبير بالنسبة لي. ولكننا نواصل العمل، أنا ونائبتي، مع الأطراف السورية بشكل مباشر بالإضافة إلى الأطراف الفاعلة الأخرى. ونبقى أيضاً ملتزمين

بالمشاركة بشكل فعال في أعمال مجموعة العمل التي تم انشاؤها لهذا الغرض. وفي هذا السياق، التقيت مع مسؤولين من روسيا وتركيا وإيران الأسبوع الماضي في نور سلطان، وبالتوازي مع مناقشة قضايا أخرى، فقد أكدت على ضرورة تجاوز مسألة التبادل "واحد مقابل واحد"، وأن تكون هناك عمليات إفراج على نطاق واسع تشمل النساء والأطفال والمرضى.

16- كما ينبغي أن يُدعم هذا المسار الأوسع من خلال تخفيف العنف وتطبيق وقف إطلاق نار

على المستوى الوطني. لقد شهد شمال غرب سوريا في الأيام الأخيرة تصعيداً للعنف مقلماً للغاية. وقد قدم مساعد الأمين العام مولر إحاطة مفصلة للمجلس أمس حول المعاناة الرهيبة للمدنيين هناك.

إن التبعات الإنسانية المدمرة لعملية عسكرية شاملة على 3 مليون شخص يعيشون في شمال غرب

سوريا هو ثمن لا يمكن تحمله. وعلى كافة الأطراف تخفيض العنف بشكل فوري. كما يعاني

المدنيون في شمال غرب سوريا حيث لا يزال الوضع الأمني هشاً حتى وإن كانت الأوضاع أكثر

هدوءاً مقارنة بما كانت عليه عندما بدأ التدخل العسكري التركي. من المهم احترام تفاهات وقف

إطلاق النار المتعددة التي توصلت إليها القوى الموجودة في تلك المنطقة، وأن تؤدي إلى تخفيف

العنف بشكل دائم. ومازال الوضع في جنوب سوريا مضطرباً ويجب أن يتم التعامل معه.

17- وينبغي أيضاً محاربة المجموعات المصنفة إرهابية من قبل مجلس الأمن من خلال مقاربة

تسودها روح التعاون لضمان سلامة المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

18- وكما هو الحال دائماً، في حين يشكل الوضع الأمني خطراً مستمراً، فإن السوريين يواجهون

أيضاً صعوبات اقتصادية متفاقمة بما في ذلك نتيجة نقص المواد الأساسية والفقر المتجذر. ويجب

أن يعالج المسار السياسي الأوسع هذه الأمور أيضاً.

19- كما يجب أن يحترم المسار السياسي الأشمل وأن يعيد ترسيخ سيادة، ووحدة، وسلامة

أراضي، واستقلال سوريا.

20- ويجب أن يحقق هذا المسار مصالحة حقيقية وطويلة الأجل.

السيدة الرئيسة،

21- إن أي عملية سياسية واسعة يجب أيضاً أن تكون شاملة. نواصل مشاوراتنا مع المجلس

الاستشاري النسائي حول الشواغل والأولويات المتعددة للنساء السوريات ورؤيتهن لحل سياسي دائم

وشامل.

- 22- كما يجب إشراك المجتمع المدني السوري بشكل كامل في المسار السياسي الأشمل.
- 23- وفي نهاية المطاف، يجب أن يساعد هذا المسار في إنشاء بيئة آمنة وهادئة ومحايده - بيئة تُمكن من العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين إلى مناطقهم الأصلية أو المناطق التي يختارونها، بيئة تُفرض دستوراً جديداً، يتم اقراره شعبياً وينعكس تطبيقه بشكل حقيقي في عمل المؤسسات وفي الممارسة. بيئة تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع تُدار تحت إشراف الأمم المتحدة وفقاً للقرار 2254.
- 24- ترتبط العديد من هذه القضايا بعملية صناعة الدستور، وبعضها يمكن تناوله ضمن عناوين دستورية. ولكن عملية صياغة الدستور ذاتها لا يمكنها حل هذه القضايا بطريقة تلي الشواغل الملحة والمشروعة للشعب السوري. ولا زلت مقتنعاً أن نموذج "الخطوة مقابل خطوة" يمكن أن تساهم في تحقيق تقدم فعلي وفي بناء الثقة بين السوريين وبين السوريين والمجتمع الدولي بشكل متبادل.
- 25- إنني أواصل الدفع في هذا الاتجاه في كافة لقاءاتي مع السوريين والأطراف الدولية. وأكرر عرض مساعي الحميدة في هذا الشأن. كما أنني لا زلت أدم تشكيل إطار دولي جديد يمثل الإرادة المجمعة للأطراف الفاعلة الرئيسية.

السيدة الرئيسة،

- 26- هذه إحاطتي الأخيرة للمجلس في نهاية السنة الأولى من ولايتي كمبعوث خاص. عندما قدمت إحاطتي الأولى، ذكرت أن أولوياتي هي الحوار المستمر مع الحكومة السورية والمعارضة، وإطلاق عمل اللجنة الدستورية كمدخل للعملية السياسية، وتعميق الحوار مع المجتمع المدني، وإجراءات ملموسة حول المعتقلين والمختوفين والمفقودين، ونقاشات دولية لدعم العملية السياسية.
- 27- تبقى هذه أولوياتي ولكن حان الوقت لتحديثها. فقد تم إطلاق أعمال اللجنة الدستورية، ولكن عليها أن تُنجز عملها بشكل سريع ومتواصل، وأن تُسفر عن نتائج وتقدم مستمر. إنني أقدر حوار الصريح والمباشر مع الطرفين السوريين ولكن لیتسنی لنا الانتقال إلى المرحلة التالية، يجب أن نتناول عدداً كبيراً من القضايا. يجب أن نعمل على تخفيض العنف وصولاً إلى وقف شامل لإطلاق النار على المستوى الوطني بالإضافة إلى مقاربة تعاونية وقانونية لمكافحة المجموعات المصنفة إرهابية. كجزء من هذا الحوار، يجب علينا الدفع نحو إجراءات ملموسة حول المعتقلين والمختوفين والمفقودين. أعتقد أن هذه الأمور يمكن أن يتم تحقيقها بما يخدم مصلحة كل السوريين، على الأرجح

من خلال مقارنة الخطوات المتبادلة. وأعتقد أن عنصراً أساسياً لتحقيق كل ذلك هو تعميق الحوار الدولي وتشكيل إطار دولي جديد لدعم المسار السياسي. ندرك جميعاً أن هذه الأمور ليست سهلة، وسوف أواصل التعويل على الانخراط الكامل للأطراف السورية والدعم الكامل لهذا المجلس.

شكراً السيدة الرئيسة